مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)
المجلد (9) العدد (1) 2025
ISSN (Print): 2710-446x ISSN (Online): 2710-4478
تاريخ التقديم: 2025/03/18، تاريخ إرسال التعديلات: 2025/04/13، تاريخ النشر: 2025/04/14

قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة من (1990-2023)

هاجر عمر منيدر

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا
h.mnider@asmarya.edu.ly

المستخلص:

تناولت الدراسة أثر كل من الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود والتضخم والإنفاق العام التنموي على معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (1990-2023م) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، واستنتجنا من خلال التحليل القياسي للبيانات أن هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة المفترضة سالفة الذكر، وكانت العلاقة منطقية ومثالية وغير متدهورة، وكان للناتج المحلي أثر عكسي واضح على معدل البطالة وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: البطالة، التضخم، الناتج المحلي.

مقدمة الدراسة:

تعتبر ظاهرة البطالة من الظواهر التي تعاني منها مختلف دول العالم سواء النامية أو حتى المتقدمة

المتقدمة باختلاف الأسباب التي تكمن وراءها، وهذا جعل الدول بمختلف مؤسساتها الاقتصادية بما فيها من أصحاب قرار واقتصاديين وبحاث ومفكرين يسعون لخلق بعض الحلول لها ومحاولة معرفة أهم الأسباب التي تقع خلف هذه الظاهرة، واستخدام أدوات السياسات الاقتصادية التي من شأنها الحد من ظاهرة البطالة.

ومن المعروف أن البطالة متغير اقتصادي يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، سواء المالية أو النقدية، وبكل ما له تأثير على سوق العمل ومستوى التشغيل، فهو متغير ينتج أساساً عن عدم التوازن

بين ما هو مطلوب من القوى العاملة وبين فرص العمل المتاحة في سوق العمل، وهذا له العديد من الخلفيات والمسببات حتى غير الاقتصادية، فعدم التوازن العام في اقتصاد الدول ككل يخلق حالة من الاختلال في طلب وعرض القوى العاملة ممًا يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة.

وليبيا كغيرها من الدول عانت في فترات كثيرة من ارتفاع نسبة البطالة في اقتصادها، حيث سجلت معدلات مرتفعة في السنوات الأخيرة تخطت ما نسبته 20%، حيث أن ما نسبته أكثر من 80% من القوى العاملة موجودة في القطاع العام وأيضاً في القطاع غير الرسمي وفقاً لتقرير البنك الدولي عن معدلات البطالة في ليبيا، وترجع أسباب زيادة معدل البطالة إلى العديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية من أهمها عدم قدرة النمو الاقتصادي على مجاراة النمو السكاني المتزايد وعدم قدرة المدخرات المحلية على تمويل الاستثمار اللازم لتوفير فرص عمل تمتص الزيادة في المعروض من الخريجين من مؤسسات التعليم المختلفة الذي يزيد عن 100 ألف سنوياً، بالإضافة إلى الصراع والانقسام السياسي وغياب الاستقرار الأمني سواءً في فترة الحصار الاقتصادي في التسعينات أو في الفترة التي أعقبت الأحداث السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد عام 2011م والتي لازال الاقتصاد الليبي يعاني من آثارها إلى وقتنا الحالي وكانت السبب الرئيسي في زيادة المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية وجعلت تدفقاتها تنخفض عن السابق مما أدى إلى تراجع أداء النشاط الاقتصادي وتناقص فرص العمل.

مشكلة الدراسة:

من خلال السرد السابق يتضح أن هناك العديد من الأسباب التي تكمن وراء مشكلة البطالة والتي من المهم تحديدها ومعرفة علاقتها وتأثيرها على البطالة في ليبيا وبالتالي معرفة الحلول المناسبة للتقليل من حدتها وعدم تفاقمها.

وبالتالي ومن خلال ما سبق يمكن حصر مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2023م)؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى H01:

لا يوجد علاقة بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، الإنفاق العام التنموي، عرض النقود) ومعدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (1990-2023م).

الفرضية الثانية H02:

هناك تأثير لمتغيرات الدراسة على معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (1990-2023م).

أهداف الدراسة:

1- دراسة وتحليل التطور الزمني لمعدلات البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة.

2- دراسة وتحليل التطور الزمني لبعض المتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة بالبطالة بحسب النظريات الاقتصادية.

3- التعرف على شكل العلاقة بين (الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وعرض النقود والإنفاق العام التنموي) والبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في أن مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي حاولت دول العالم بما فيها ليبيا القضاء عليها أو على الأقل الحد من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن هذه الدراسة هي محاولة متواضعة للتعرف على مدى قدرة المتغيرات محل البحث في التأثير على مستويات البطالة المرتفعة في ليبيا والحد منها.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة بن خليف وبن سليمان (2017):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والبطالة في الجزائر، حيث حددت هذه المتغيرات في التضخم والنمو الاقتصادي وحجم السكان والنفقات العامة، وأوضحت الدراسة أن هناك علاقة سببية بين المتغيرات، وأن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية، وأن المؤثر الأول المباشر على البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة كان معدل النمو الاقتصادي.

2- دراسة الأطرش و أبوزيد (2024): ركزت هذه الدراسة على مدى تأثير أدوات السياسة المالية على تخفيض معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2008-2021م)، وحاولت الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي مفاده هل ساهمت السياسة المالية بأدواتها في التخفيض من نسب البطالة في

ليبيا، وقد خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين البطالة وكلاً من الإنفاق العام والضرائب في ليبيا هي علاقة غير معنوية أي أنها غير مؤثرة، وأرجعت هذا إلى عدم الاستقرار الذي شهدته ليبيا خاصة في الفترات الأخيرة والذي جعل من النفقات العامة الممولة عن طريق الإيرادات الضريبية يتم توجيهه إلى الإنفاق الاستهلاكي بدلاً من تمويل نفقات التنمية والاستثمار وخلق فرص العمل التي تمتص الزيادة المستمرة في جانب المعروض من العمل.

3ـ دراسة عريقيب (2022): هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي لمشكلة البحث وهو ما هي أهم محددات البطالة في ليبيا التي تؤثر عليها خلال فترة البحث من خلال افتراض مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة وهي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان والناتج المحلي الحقيقي ومعدل التضخم، حيث توصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وأن العلاقة عكسية وضعيفة بين كلاً من الناتج المحلي ونصيب الفرد منه ومعدلات البطالة.

4ـ دراسة الهادي (2023): كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة الوقوف على واقع البطالة في الاقتصاد الليبي والتعرف على أهم محدداتها للوصول إلى طريقة ما لتخفيض مستويات البطالة خاصة في ظل الظروف التي تعيشها الدولة في الوقت الحاضر سواء السياسية أو الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين كلاً من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي مع البطالة في المدى الطويل، وأنه لا يوجد تأثير للتضخم والنمو السكاني على البطالة.

5ـ دراسة صالح (2019): هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المتوقع تأثيرها على البطالة في الاقتصاد المصري من خلال تحليل سوق العمل وتحديد المتغيرات المستقلة المتوقع تأثيرها على البطالة وهي التضخم العالمي والناتج المحلي والتضخم المحلي والنمو السكاني والاستقرار السياسي، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير عكسي لكلٍ من التضخم العالمي والناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني على البطالة، في حين كان التأثير طردي لكلٍ من التضخم المحلي والاستقرار السياسي.

6ـ دراسة ادريوش وعبد القادر (2014): كان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد الأثر لبعض المتغيرات الاقتصادية على متغير البطالة في الجزائر، هذه المتغيرات تم تحديدها في الناتج المحلي وأسعار النفط ومعدل التضخم وحجم الصادرات والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، وتم استخدام منهجية Johansen التي أوضحت وجود علاقة عكسية بين البطالة وأسعار النفط والناتج المحلي ومعدل التضخم والإيرادات

العامة، وكان الأثر سلبي ومعنوي لحجم الصادرات على انخفاض معدل البطالة، بينما سلبي وغير معنوي للإنفاق العام على ارتفاع معدل البطالة.

7ـ دراسة مسعود (2020): هدفت هذه الدراسة إلى الربط بين النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا عن طريق مجموعة من الاختبارات التشخيصية وبالاعتماد على أسلوب جوهانسون لتقدير العلاقة بين المتغيرين قيد البحث، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة حيث أنه بارتفاع النمو الاقتصادي بمعدل 3% ينخفض معدل البطالة بمعدل 1% وهي علاقة قريبة بشكل كبير مما يعرف بقانون أوكن.

منهجية الدراسة:

سوف نعتمد في هذا البحث على المنهجين التحليلي أولاً للتعرف على توصيف وتحليل بيانات المتغيرات محل البحث، وثانياً على المنهج الكمي لمحاولة تفسير وفهم العلاقة بين البطالة والمتغيرات المفسرة لها.

أولاً/ الإطار النظري لظاهرة البطالة

تعتبر البطالة من المشاكل الاقتصادية التي بدأت تظهر بشكل واضح مع ازدهار وتقدم الصناعة، وشغلت اهتمام الكثير من المفكرين والاقتصاديين وكذلك أصحاب القرار والسياسيين، وحاول الكثير وضع تفسيرات للخلل الذي يحدث بين عرض العمل والطلب عليه بهدف إيجاد الحلول المناسبة للحد من مشكلة البطالة، والتعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية التي من الممكن أن تؤثر على معدل البطالة. (بن خليف وبن سليمان،2017، ص2)

ويمكن أن نعرف البطالة بأنها تلك الفجوة التي تعكس الفرق بين الطلب على العمل والمعروض منه في سوق العمل عند مستوى الأجور السائد خلال فترة زمنية محددة.

ويمكن تعريفها بأنها تلك الحالة التي لا يستطيع فيها المجتمع الاستخدام الكامل لقوة العمل المتوفرة لديه أو الاستخدام الأمثل وبالتالي يكون ناتجه الفعلي أقل من الناتج المتوقع، وهذا يخفض مستويات النمو والرفاهية عما هو مستهدف. (عطية،1997، ص295)

وتعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه الشخص الذي يتعدى سناً محددة ويكون لديه الرغبة والقدرة على العمل بالأجر السائد ولكنه لا يتحصل عليه. (صاولي وبن جلول،2012، ص317)

وتقاس البطالة في المجتمع عن طريق قسمة أعداد العاطلين عن العمل على إجمالي القوة العاملة أي الفئة النشطة داخل المجتمع وذلك باتباع المعادلة الآتية: معدل البطالة = أعداد العاطلين عن العمل / الفئة النشطة *100(عيسى وعادل ونصر الدين،2018، ص145)

وللبطالة العديد من الأنواع منها:

1ـ البطالة السافرة

وهي البطالة التي يكون فيها عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل ولديهم أيضاً الرغبة فيه ويقومون بالبحث عنه وهم راضون بالأجر السائد ولكنهم لا يجدونه، فهم يعانون من حالة من التعطل الكامل لفترة زمنية قد تكون طويلة أو قصيرة وفقاً لظروف الدولة الاقتصادية. (غنيم،2003، ص263)

2ـ البطالة الجزئية

وهي ممارسة الشخص لعمل ما بساعات أو أيام أقل من الوقت الطبيعي المحدد له، وبالتالي فإن إنتاجه يكون أقل من أي عمل آخر. (واضح،2020، ص25)

3ـ البطالة المقنعة

وهي ذلك النوع المنتشر بشكل كبير في الدول النامية والذي يتصف بتكدس عدد كبير من العمالة بشكل يزيد عن حاجة العمل الفعلية لهم، وهذا يجعل من إنتاجهم وعملية الكسب والاستغلال لقدراتهم أقل مما يجب.

4ـ البطالة الدورية

وهي البطالة التي تنشأ عن التغيرات في حجم الطلب في اقتصاد الدولة، ففي حالة مرور الاقتصاد بحالة من الركود الاقتصادي تزداد البطالة الدورية نتيجة انخفاض حجم الطلب على السلع والخدمات مما يدفع أصحاب العمل لتخفيض عدد العمالة أو التقليل من ساعات العمل.

5ـ البطالة الاحتكاكية

تنشأ البطالة الاحتكاكية أو الفنية عندما يكون العمال العاطلين عن العمل غير مؤهلين لتغطية الطلب المتزايد على العمل في بعض القطاعات والأعمال التي تحتاج إلى عمال مدربين ومؤهلين، ويتم إحلال

التقنية والآلات الحديثة بدلاً من استخدام عمال يحتاجون إلى تكاليف تدريبهم وتأهيلهم وهذا يزيد من معدل البطالة.

6ـ البطالة الهيكلية

يحدث هذا النوع بسبب بعض التغييرات في هيكلية الاقتصاد أو في هيكلية الطلب على المنتجات والسلع أو حدوث تغييرات في طلب وعرض العمل. (صالح،2019، ص500)

7ـ البطالة الإجبارية

المقصود بها أن العامل لديه الرغبة والقدرة على العمل في ضوء مستوى الأجور السائد ولكنه يتعرض للتسريح من العمل بشكل إجباري، وهذا يحدث في الغالب في الدول الصناعية.

8ـ البطالة الموسمية

يحدث هذا النوع نتيجة بعض التغييرات الموسمية في الطلب على العمال، وترتبط غالباً بقطاعات الزراعة والبناء والسياحة حيث يتغير الطلب على العمال خلال العام، فالتغييرات في المناخ والظروف الجوية تؤثر على الموسم الزراعي، وكذلك تؤثر الأعياد والعطلات الرسمية على مستويات الطلب على العمال في بعض القطاعات.

9ـ البطالة الاختيارية

وهي الحالة التي يكون فيها الفرد قادر على العمل وراغب فيه ولكنه يختار ألا يقوم به بمحض إرادته وذلك لأسباب عدة منها الرغبة في الراحة وقضاء وقت فراغ أو لظروف شخصية أو أحياناً للبحث عن عمل أفضل. (سلامة،2018، ص275ـ276)

وللبطالة أسباب كثيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية نذكر منها:

1ـ تباطؤ النمو الاقتصادي نتيجة إصابة الاقتصاد بحالة من الركود حيث يقل طلب الشركات على العمال وبالتالي تسريح العمالة الموجودة وزيادة معدل البطالة.

2ـ التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى استبدال العمالة بالآلات الحديثة وفقدان العديد من العمال لوظائفهم.

3ـ التقلبات الموسمية التي تؤدي إلى بطالة مؤقتة نتيجة انخفاض الطلب على العمالة في بعض المواسم كما هو الحال في القطاع الزراعي.

4ـ العولمة التي تؤدي ببعض الشركات إلى البحث عن مناطق ودول تكون فيها تكاليف العمالة منخفضة وأقل من التكاليف في البلد الأم.

5ـ الفساد الإداري والمالي وما له من آثار كبيرة على جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلى كيفية تطبيق اللوائح والقوانين والنظم ومدى سلامة اتخاذ القرارات التي تؤثر على جميع القطاعات سواءً الإنتاجية أو الخدمية.

6ـ الكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى القضاء على البنية التحتية ومصادر العمل وبالتالي زيادة مستوى البطالة.

7ـ النمو السكاني المتزايد والذي يسبق الزيادة في فرص العمل بحيث يكون من هم في سن العمل أكبر مما هو متاح من وظائف.

8ـ الصراعات والحروب التي تؤدي إلى تعطيل عجلة التنمية وتدمر البنية التحتية للدولة وتعطل الاقتصاد وتزيد نسبة البطالة.

9ـ ضعف مخرجات التعليم وعدم التوافق بين متطلبات أسواق العمل وبين المهارات الموجودة لدى خريجي الجامعات والمعاهد.

10ـ العمالة الأجنبية التي تؤدي إلى خلق منافسة على الوظائف في سوق العمل مع العمالة الوطنية وتساهم بذلك في رفع معدلات البطالة.

11. السياسات الاقتصادية الخاطئة التي تتبعها بعض الحكومات كرفع الضرائب على الشركات وفرض قيود تجارية مختلفة تجعل حركة النمو الاقتصادي بطيئة وتؤخر عمليات التنمية وتزيد من مستويات البطالة. (عيسى وعادل ونصر الدين،2018، ص147-148)

ثانياً/ ظاهرة البطالة في ليبيا

تشير تقارير البنك الدولي إلى الارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة في ليبيا خصوصاً في فئة الشباب حيث وصلت النسبة في هذه الفئة إلى 48% بينما كانت في فئة الإناث 25%، ويرجع ذلك إلى أوضاع عدم الاستقرار والفوضى التي تعيشها البلاد خلال الفترات الأخيرة، وهذا يعكس ضعف الاقتصاد وعجزه عن خلق فرص عمل في القطاع العام المسيطر بشكل شبه كامل على الاقتصاد، وفي ظل ضعف القطاع الخاص المعتمد بشكل كبير على العمالة الأجنبية واعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في

تغطية نفقاتها على مشاريعها، وضعف مساهمة القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية، هذا فضلاً عن أن الاتجاه العام للمواطن الليبي يتركز للعمل في الوظائف الخدمية في القطاع العام، بالإضافة إلى ذلك هناك فجوة واضحة بين متطلبات السوق الليبي وبين مخرجات التعليم، كل ذلك يجعل من مشكلة البطالة في ليبيا مشكلة ذات خصائص هيكلية تتبع زيادتها تلك الاختلالات الموجودة في الهيكل الاقتصادي.(البنك الدولي،2024)

ويبلغ عدد العاملين في ليبيا في القطاع الحكومي أكثر من 2 مليون عامل، والذي يعد رقماً ضخماً مقارنة بعدد السكان، ومع هذا فإن البطالة في ليبيا في حالة من الارتفاع المستمر مما يؤكد فشل سياسة التوظيف التي تنتهجها الدولة في القطاع العام لحل إشكالية البطالة، بل على العكس من ذلك فإن ارتفاع عدد العاملين في القطاع العام أدى إلى تضخم حجم النفقات العامة التي وصلت في بعض السنوات إلى 60 مليار دينار في باب المرتبات من الميزانية العامة للدولة.

يعاني الاقتصاد الليبي من نوعين رئيسيين من أنواع البطالة هي البطالة المقنعة والبطالة الهيكلية، فالنوع الأول كان نتيجة تكدس أعداد ضخمة من العاملين في القطاع العام في المستشفيات والمدارس والوزارات والهيئات العامة والبلديات بأعداد تفوق حجم الاحتياجات، وهذا يجعل من معدلات الأداء والإنتاجية لهؤلاء العمال ضعيفة وأحياناً معدومة مع أنهم يتقاضون مرتباتهم والذي يثقل كاهل الميزانية العامة للدولة دون تحقيق زيادة في معدلات الكفاءة والإنتاجية، وبالتالي يجب على الدولة فتح المجال بشكل أكبر للقطاع الخاص لزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل لاستيعاب الزيادة المستمرة في النمو السكاني وبالتالي الزيادة في عدد الباحثين عن العمل.

أما النوع الآخر وهو البطالة الهيكلية والتي ترتبط بهيكلية الاقتصاد وتكوينه والذي يتصف بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع استخراجي وليس إنتاجي، وبالتالي فهو اقتصاد لا يخلق فرص العمل بالشكل المطلوب باعتباره يعتمد على رأس المال أكثر من اعتماده على اليد العاملة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن القطاع الإنتاجي في ليبيا قطاع ضعيف جداً وغير مرن للأجور، بمعنى أنه مع زيادة الإنتاج لا يقابل ذلك زيادة في الأجور، وكذلك في حالة زيادة الأجور لا يقابل ذلك توفير وخلق فرص عمل جديدة، وهذا يرجع إلى العديد من العوامل التي تعيق الإنتاج سواءً الثقافية أو الاجتماعية أو حتى النفسية والتي جعلت من المواطن يرتبط بشكل كبير بالقطاع الحكومي والعمل فيه والاعتماد عليه كمصدر وحيد لدخله، وترسخت فكرة الحق المكتسب في دخل الدولة من النفط حتى مع عدم مقابلة ذلك بالمشاركة في أي عمل، فهناك عدم تخطيط سليم من القطاع الحكومي في ليبيا لإنتاج فرص عمل للعمالة الوطنية

لمقابلة الأعداد الكبيرة من خريجي قطاع التعليم بمختلف التخصصات والذين لا يجدون لهم مكان في سوق العمل في ظل أن القطاع العام هو القطاع الوحيد للاستخدام من خلال السياسة التي اتبعتها ليبيا منذ السبعينات، وهي سياسة التنسيب للخريجين إلى المؤسسات العامة، وتقليص دور ومساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وبالتالي من المفترض التفكير في كيفية إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي من خلال إعادة استخدام الموارد الاقتصادية المتحققة من القطاع النفطي في تنمية القطاع الإنتاجي الذي يستوعب الزيادة الحاصلة في حجم القوة العاملة النشطة في الاقتصاد.(أبو سنينة، 2024)

بالإضافة إلى ذلك يجب إقحام القطاع الخاص وفسح المجال له للرفع من مستوى مساهمته في النشاط الاقتصادي، وتقنين دخول العمالة الوافدة لسوق العمل، ودعم الشباب من خلال تمويل مشاريع منتجة لهم عن طريق المصارف بشروط بسيطة لترسيخ فكرة الإنتاج لدى المواطنين وعدم الاتكال على الحكومة في الحصول على عمل ودخل.

كل هذه الحلول للحد من مشكلة البطالة تحتاج من الدولة مخطط زمني واضح وإطار تشريعي ضامن ومحفز للاستثمار، والذي يعد من أساسيات التحول الهيكلي لأي دولة تهدف إلى التنوع في مواردها الاقتصادية وخلق قطاع إنتاجي مرن يستوعب حجم الزيادة في عدد الداخلين لسوق العمل.

والجدول الآتي يوضح التطور الزمني لمؤشر البطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة من سنة 1990-2023 والذي نلاحظ من خلاله ما يلي:

جدول 1: معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2023م)

السنوات	معدل البطالة%	معدل النمو%
1990	18.46	-
1991	18.85	2.11
1992	18.96	0.58
1993	19.14	0.95
1994	19.19	0.26
1995	19.19	0.0
السنوات	معدل البطالة%	معدل النمو%

0.0	19.19	1996
−0.1	19.17	1997
0.0	19.17	1998
0.36	19.24	1999
−23.6	14.7	2000
6.1	15.6	2001
5.7	16.5	2002
23.0	20.3	2003
−3.9	19.5	2004
2.5	20.0	2005
−3.0	19.4	2006
−0.5	19.3	2007
−14.5	16.5	2008
4.24	17.2	2009
2.32	17.6	2010
11.36	19.6	2011
−3.06	19.0	2012
−3.68	18.3	2013
−6.55	17.1	2014
−5.84	16.1	2015
0.62	16.2	2016
معدل النمو%	معدل البطالة%	السنوات
5.55	17.1	2017

1.16	17.3	2018
13.3	19.6	2019
3.6	20.3	2020
1.5	20.6	2021
-6.3	19.3	2022
-4.1	18.5	2023

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتيب الإحصائي، سنوات مختلفة

ومن الملاحظ من الجدول السابق أن الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة عانى من معدلات مرتفعة للبطالة، حيث سجلت نسب مختلفة بين الارتفاع في معظم سنوات الدراسة والانخفاض في بعض تلك السنوات، ففي بداية الدراسة سجلت معدلات البطالة ارتفاعاً من سنة 1990م إلى سنة 1996م حيث وصل إلى 19.19% انخفض بعدها ليصل سنة 1998م إلى 19.7%، واستمر في الارتفاع والانخفاض حيث وصل سنة 2011م ما نسبته 19.6% وذلك يرجع إلى حالة التزعزع الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد بما في ذلك من انهيار لسعر العملة الليبية، والتضخم الحاصل في أسعار المنتجات والخدمات، وانتشار الفوضى وعدم وجود سياسات اقتصادية سليمة تستخدم أدوات تعمل على امتصاص الزيادة الحاصلة في المعروض من العمل وبالتالي التخفيض في مستويات البطالة.

كما نلاحظ بين الارتفاع والانخفاض في معدلات البطالة هناك فترة امتدت من سنة 2016 إلى سنة 2021م والتي اتسمت فيها نسب البطالة بالارتفاع حيث وصلت إلى 20.6% وهي أعلى نسبة بطالة خلال فترة الدراسة.

ثالثاً/ التحليل الكمي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في ليبيا خلال الفترة (1990 ـ 2023م)

لاختبار فرضيات الدراسة سوف نقوم بتوصيف نموذج الدراسة في المتغيرات الآتية:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل

G: الإنفاق العام التنموي كمتغير مستقل

INF: معدل التضخم كمتغير مستقل

MS: عرض النقود كمتغير مستقل

U: معدل البطالة كمتغير تابع

ومن خلال استخدام برنامج Eviews ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL تم الحصول على النتائج القياسية الآتية:

ـ خطوات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL :

أ-استعراض الشكل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: الهدف من الاطلاع على الرسم البياني لمتغيرات الدراسة، هو التعرف على أهم خصائص هذه المتغيرات، والمتمثلة في احتواء المتغير اتجاه عام وحد ثابت، وذلك لاختيار الصيغة المناسبة لاختبارات جذر الوحدة، ونموذج ARDL، ومن خلال الرسم البياني رقم (1) يتضح أن السلاسل الزمنية الإنفاق العام التنموي وعرض النقود ومعدل البطالة لا يوجد بها اتجاه عام ومستقرة، وحد ثابت، أما سلاسل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم يوجد بها اتجاه عام وغير مستقرة.

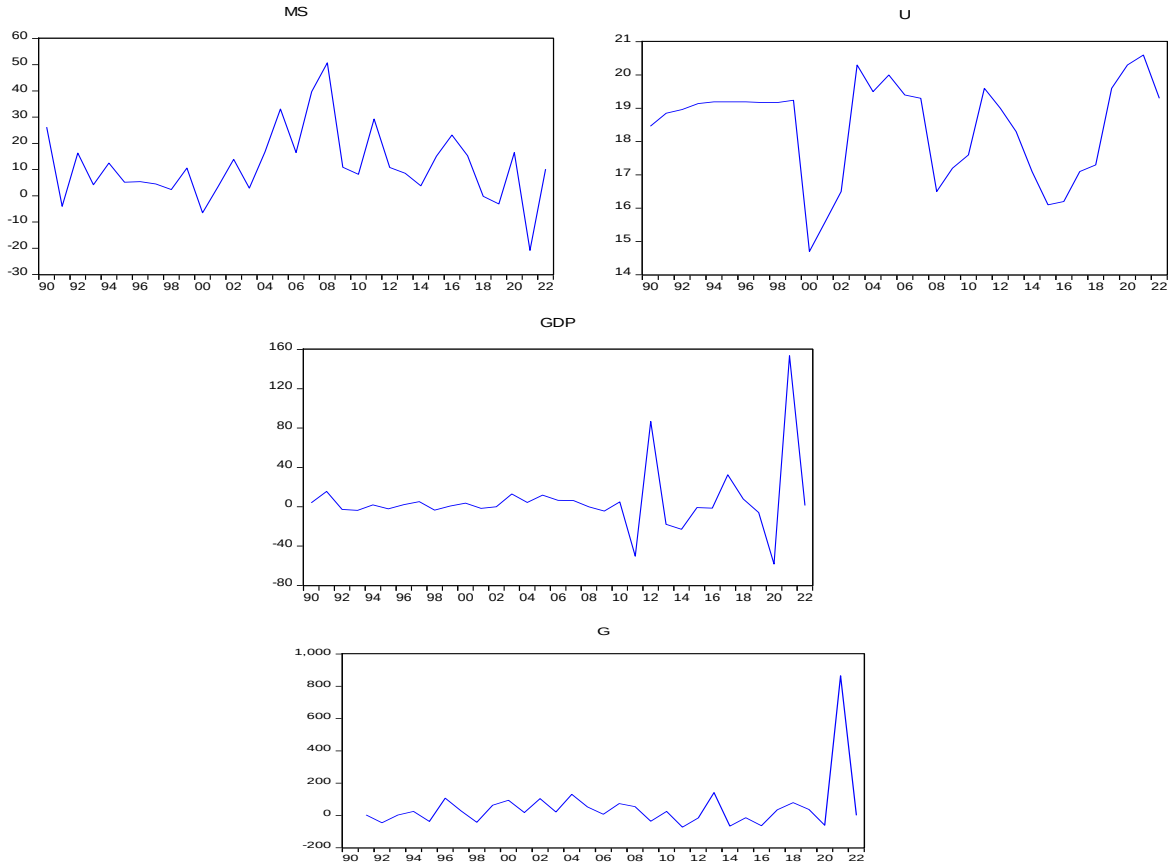

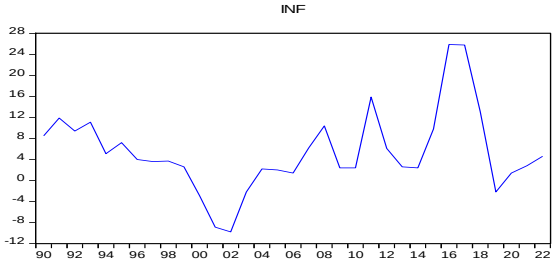

شكل 1: الرسم البياني لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990ـ2023م)

المصدر: مخرجات برنامج (E-Views 10)

ب- اختبار الاستقرارية – جذر الوحدة لمتغيرات البحث:

عند تطبيق اختبار جذر الوحدة (ADF) وباستخدام الصيغ الثلاثة (باتجاه زمنى وحد ثابت، وبحد ثابت فقط، وبدون اتجاه زمنى وحد ثابت)، ظهر متغير النمو الاقتصادي GDP غير مستقر عند المستوى، وعند أخذ الفرق الأول تبين أن المتغير مستقر ويكون متكامل من الدرجة (I1) ، أما بقية المتغيرات وهي الإنفاق العام التنموي وعرض النقود ومعدل البطالة ومعدل التضخم عند إجراء الاختبار في المستوى تبين أنها مستقرة عند المستوى وبذلك تكون متكاملة من الدرجة (I0) .

جدول 2: اختبار الاستقرارية – جذر الوحدة (ADF)

المتغيرات	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3
	الاختبار فى المستوى			الاختبار فى الفرق الأول		
GDP	-1.08	-0.70	0.26	-2.61**	-2.64**	-2.63**
G	-6.45*	-6.25*	-5.76*	-6.21*	-6.04*	-11.36*
INF	-3.60*	-3.44*	-2.73	-5.07*	-5.16*	-5.25*
MS	-4.43*	-4.51*	-1.19	-7.03*	-7.12*	-7.24*
U	-4.71*	-4.67*	-0.10	-5.02*	-5.05*	-5.16*

* –مستقر ومعنوي عند مستوى معنوية 1% ** –مستقر ومعنوي عند مستوى معنوية 5%

المصدر: بناء على مخرجات برنامج (E-Views 10)

ج- تقدير العلاقة باستخدام نموذج ARDL

بعد تحديد درجة تكامل متغيرات البحث، والتأكّد من أنها غير متكاملة من الرتبة (I2)، تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، والجدول رقم (3) يوضح نتائج النموذج مع فترات الابطاء التي اختارها البرنامج القياسي ذاتياً ، وتم إجراء الاختبارات المبدئية اللازمة لسلامة النموذج من المشاكل القياسية ، ووجد أن نتائجها مقبولة إحصائياً وقياسياً (سعد ، عطية ، 2018 ، ص252 – 257).

جدول 3: نتائج تقدير العلاقة بين متغيرات البحث باستخدام نموذج ARDL

Dependent Variable: U				
Method: ARDL				
Date: 02/03/25 Time: 22:57				
Sample (adjusted): 1995 2022				
Included observations: 28 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): MS INF GDP G				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 2500				
Selected Model: ARDL(3, 1, 3, 4, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
U(-1)	0.455218	0.151798	2.998834	0.0171
U(-2)	0.477116	0.191362	2.493269	0.0373
U(-3)	-0.842119	0.154176	-5.462048	0.0006
MS	-0.003984	0.022211	-0.179395	0.8621
MS(-1)	0.046558	0.022260	2.091560	0.0698
INF	0.118564	0.051494	2.302497	0.0503
INF(-1)	-0.201203	0.080484	-2.499918	0.0369
INF(-2)	0.132727	0.086019	1.542997	0.1614
INF(-3)	0.097599	0.062037	1.573240	0.1543
GDP	0.014339	0.016259	0.881914	0.4035
GDP(-1)	-0.023408	0.025238	-0.927492	0.3808
GDP(-2)	-0.059220	0.024614	-2.405985	0.0428
GDP(-3)	-0.101789	0.026049	-3.907534	0.0045
GDP(-4)	-0.054403	0.017530	-3.103505	0.0146
G	-0.003432	0.002788	-1.230897	0.2533
G(-1)	0.005030	0.003546	1.418541	0.1938
G(-2)	0.024841	0.005738	4.329412	0.0025
G(-3)	0.013809	0.006036	2.287665	0.0515
G(-4)	-0.005890	0.004792	-1.229077	0.2540
C	14.92151	3.060962	4.874776	0.0012
R-squared	0.910191	Mean dependent var		18.32357
Adjusted R-squared	0.696895	S.D. dependent var		1.612751
S.E. of regression	0.887900	Akaike info criterion		2.775893
Sum squared resid	6.306927	Schwarz criterion		3.727467
Log likelihood	-18.86250	Hannan-Quinn criter.		3.066798
F-statistic	4.267262	Durbin-Watson stat		2.545580
Prob(F-statistic)	0.020794			

المصدر: بناء على مخرجات برنامج (E-Views 10)

د-اختيار عدد الإبطاءات المناسبة لمتغيرات نموذج ARDL :

بعد تقدير نموذج ARDL المبدئي في الجدول رقم (3) ، من خلال عدة محاولات تقدير قام بها البرنامج ووفقاً للمعايير القياسية المناسبة كما في الشكل رقم (2) ، تبين أن فترات الابطاء المناسبة في النموذج (3, 1, 3, 4, 4) وتشير الى معدل البطالة بثلاثة فترات ، ولمتغير عرض النقود بفترة واحدة ، ومعدل التضخم ثلاث فترات وللنمو الاقتصادي والانفاق العام التنموي أربع فترات .

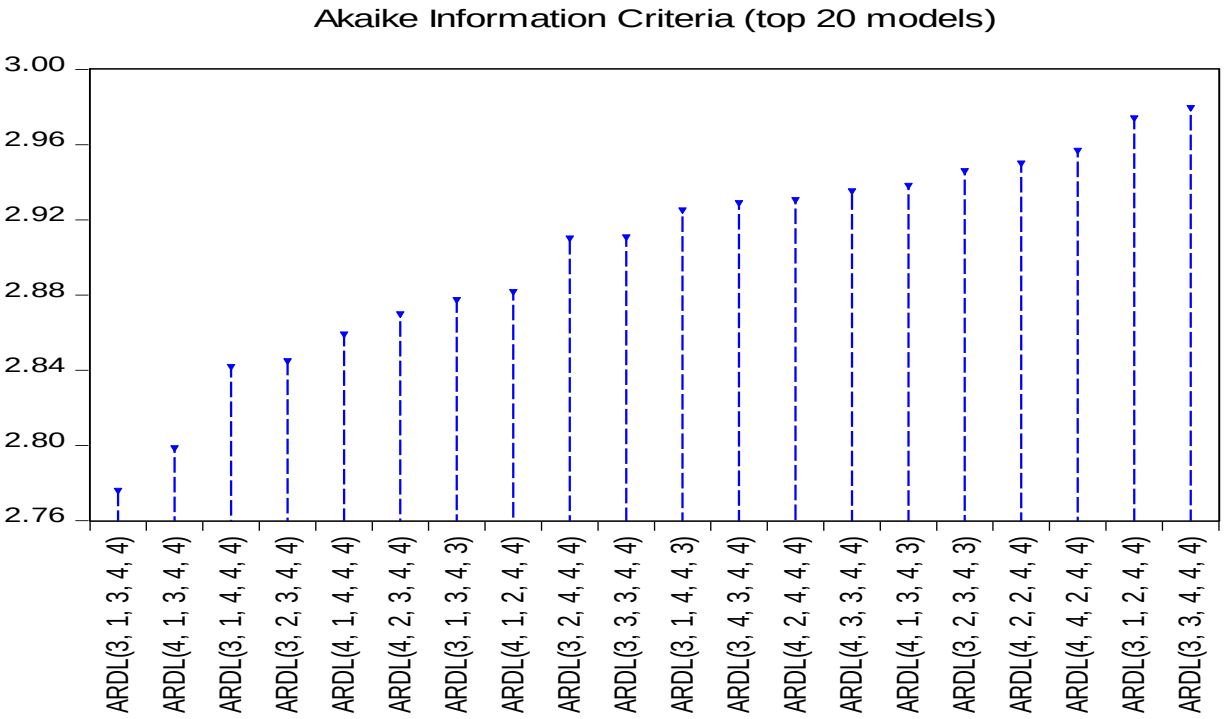

شكل 2: نتائج اختبار اختيار فترة الابطاء المناسبة لمتغيرات الدراسة

المصدر: بناء على مخرجات برنامج (E-Views 10)

هـ-اختبار العلاقة طويلة الأجل باستخدام اختبار الحدود Bound Test :

يبين جدول رقم (4) نتائج اختبار F-Bounds Test حيث نلاحظ أن قيمة F المحسوبة سجلت 9.66 وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والدنيا ومعنوية، لذلك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

ويشير اختبار t-Bounds Test أن القيمة المطلقة لاختبار t (5.38) أكبر من الحدود العظمى والدنيا وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يشير إلى وجود علاقة منطقية ومثالية، وننتقل إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

جدول 4: اختبار العلاقة طويلة الأجل باستخدام اختبار الحدود F-Bounds Test وt-Bounds Test

F-Bounds Test		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.66	1
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.75	3.99
%5	3.35	4.63
%1	4.76	6.36
t-Bounds Test		
t-statistic	-5.38	
مستوى المعنوية	I0	I1
%10	-2.57	-3.66
%5	-2.86	-3.99
%1	-3.43	-4.60

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (E-Views 10)

و- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

يشير الجدول رقم (5) إلى العلاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة ، حيث وجدت العلاقة بين معدل البطالة وعرض النقود غير معنوية ، وظهرت العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم طردية ومعنوية بمعنى كلما ارتفع معدل التضخم زاد معدل البطالة في الأجل الطويل، أما علاقة معدل البطالة مع النمو الاقتصادي كانت سلبية ومعنوية بمعنى كلما ارتفع النمو الاقتصادي انخفض معدل البطالة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، وظهرت العلاقة بين معدل البطالة والانفاق العام التنموي طردية ومعنوية ، كلما ارتفع الانفاق العام التنموي زاد معدل البطالة ، ويستنتج من هذا أن الإنفاق العام التنموي لم يكن موجه بشكل فعال للمشاريع الاستثمارية المفترض أنها تقلل من معدل البطالة.

جدول 5: تقدير العلاقة طويلة الاجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MS	0.046796	0.031863	1.468652	0.1801
INF	0.162332	0.066336	2.447111	0.0401
GDP	−0.246741	0.117505	−2.099836	0.0690
G	0.037766	0.015754	2.397302	0.0434

المصدر: بناء على مخرجات برنامج (E-Views 10)

ز- تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) الأجل القصير

يبين الجدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ العلاقة قصيرة الأجل، حيث ظهرت معلمة

تصحيح الخطأ CointEq (−1) بإشارة سالبة ومعنوية، وهو الشرط الضروري الذي يعكس تعديلات الأجل القصير، وتبين أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة منطقية ومثالية.

وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ إلى أن معدل البطالة يتعدل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن في الفترة (t_{-1}) تعادل حوالى0.90 % ، وتظهر علاقة الأجل القصير بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة إلى أن معلمات الأجل القصير أخذت إبطاءات باستثناء متغير الفرق الأول لعرض النقود ، وفى مجمل نتائج فترات الابطاء ، نستنتج أن معلمات الأجل القصير ظهرت معنوية وموجبة أي أن معدلات البطالة ترتفع مع زيادة المتغيرات المستقلة ، بمعنى أن السياسات الاقتصادية المتبعة لم تنجح في تخفيض معدلات البطالة .

جدول 6: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(U)				
Selected Model: ARDL(3, 1, 3, 4, 4)				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 28				
ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.92151	1.750004	8.526555	0.0000
D(U(−1))	0.365003	0.115523	3.159570	0.0134
D(U(−2))	0.842119	0.125187	6.726887	0.0001
D(MS)	−0.003984	0.013701	−0.290817	0.7786
D(INF)	0.118564	0.039050	3.036247	0.0162
D(INF(−1))	−0.230326	0.040399	−5.701277	0.0005
D(INF(−2))	−0.097599	0.043198	−2.259328	0.0538
D(GDP)	0.014339	0.009824	1.459621	0.1825
D(GDP(−1))	0.215412	0.024513	8.787828	0.0000
D(GDP(−2))	0.156192	0.019733	7.915235	0.0000
D(GDP(−3))	0.054403	0.010755	5.058161	0.0010
D(G)	−0.003432	0.001949	−1.760314	0.1164
D(G(−1))	−0.032760	0.004062	−8.065757	0.0000
D(G(−2))	−0.007919	0.003981	−1.989276	0.0819
D(G(−3))	0.005890	0.002845	2.070415	0.0722

CointEq(−1)*	−0.909784	0.106882	−8.512020	0.0000
R−squared	0.898499	Mean dependent var		0.003929
Adjusted R−squared	0.771622	S.D. dependent var		1.517020
S.E. of regression	0.724967	Akaike info criterion		2.490178
Sum squared resid	6.306927	Schwarz criterion		3.251438
Log likelihood	−18.86250	Hannan−Quinn criter.		2.722903
F−statistic	7.081679	Durbin−Watson stat		2.545580
Prob(F−statistic)	0.000771			

المصدر: بناء على مخرجات برنامج (E−Views 10)

ح- الاختبارات التشخيصية القياسية لنتائج نموذج ARDL:

يبين الجدول رقم (7) أهم الاختبارات الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر وذلك على النحو التالي (شيخي، 2011، ص218 – 219):

أ-اختبار Jargue Bera للتوزيع الطبيعي للأخطاء، بين أن القيمة الاحتمالية للاختبار سجلت 0.71 ويعنى قبول الفرض العدم، أي أن سلسلة البواقي للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

ب- الارتباط الذاتي Correlation LM Testتشير نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية تساوى 0.57 وهي أكبر من 5% ويعنى قبول الفرض العدم والقاضي بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ج- اختبار تباين الأخطاء (اختبار Breusch−Pagan−Godfrey Test) أوضحت النتائج أن القيمة الاحتمالية تساوى 0.81 وهي أكبر من 5% الأمر الذي يعنى قبول الفرض العدم والقائل بعدم وجود مشكلة تجانس التباين.

جدول 7: اختبار التوزيع الطبيعي والارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للبواقي

Statistics	F−statistic	Probability
Normality (Jargue Bera)	0.67	0.71
Breusch−Godfrey Serial Correlation LM Test:	0.61	0.57
Breusch−Pagan−Godfrey Test	0.61	0.81

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (E−Views 10)

ط-نتائج اختبار استقرارية معلمات النموذج(CUSUM , CUSUMS−quares)

يتم إجراء هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في المعلمات المقدرة، والشكل البياني رقم (3) يوضح أن المجموع التراكمي للبواقي **CUSUM** داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة ولا يوجد أي تغيرات هيكلية فيها، وكذلك اختبار مربعات البواقي (CUSUM SQ) كانت قد ظهرت داخل حدود القيم الحرجة ، و المعلمات المقدرة مستقرة ولا يوجد بها تغيرات هيكلية (خلف ، 2015 ، ص 123-125) .

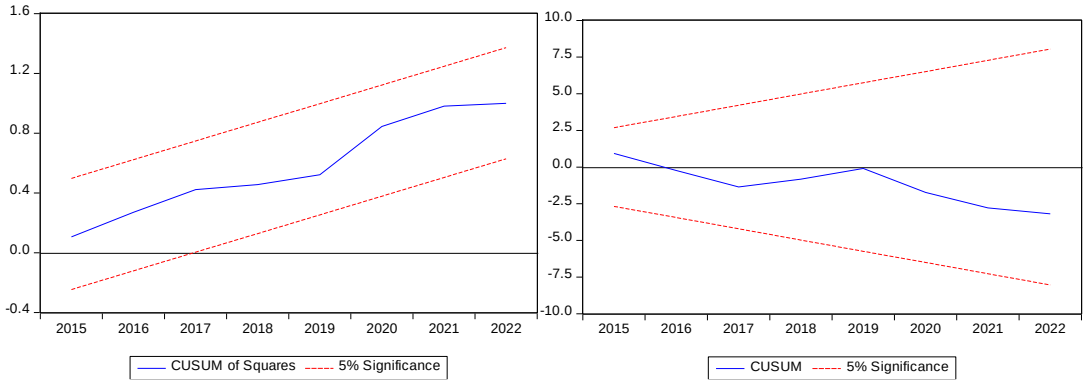

شكل 3: نتائج اختبار استقرارية النموذج

مخرجات برنامج (E-Views 10)

النتائج:

من خلال استعراض التحليل القياسي للنموذج المقدر للدراسة تم استخلاص النتائج الآتية:

1- وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي والانفاق العام التنموي وعرض النقود ومعدل التضخم، وكانت العلاقة منطقية ومثالية وغير متدهورة.

2- بينت نتائج الأجل الطويل أن معدل البطالة ينخفض مع تغير النمو الاقتصادي بمعنى كلما ارتفع النمو الاقتصادي انخفض معدل البطالة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما العلاقة بين معدل البطالة والانفاق العام التنموي وجدت طردية ومعنوية، بمعنى كلما ارتفع الانفاق العام التنموي زاد معدل البطالة، ويستنتج من هذا أن الانفاق العام التنموي لم يكن موجه بشكل صحيح للمشاريع الاستثمارية المفترض أنها تقلل من معدل البطالة.

3- أوضحت معلمات الأجل القصير أن معدلات البطالة ترتفع مع زيادة المتغيرات المستقلة، بمعنى أن السياسات الاقتصادية المتبعة لم تنجح في تخفيض معدلات البطالة.

التوصيات:

1ـ العمل على رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتأثيره الإيجابي على معدلات البطالة من خلال دعم وتقوية القطاع النفطي المساهم الرئيسي الأول في الناتج المحلي.

2ـ دعم الشباب من خلال تقديم كافة وسائل التمويل لهم وتشجيعهم على المشاركة في النشاطات والمشاريع الإنتاجية التي تخرج الشباب من فكرة الاعتماد على الدولة في التوظيف في القطاع العام وفي الأماكن الخدمية التي تعج بالموظفين وتخفض من مستوى الإنتاجية لديهم.

3ـ تشجيع القطاع الخاص والدفع به للمساهمة في النشاط الاقتصادي للرفع من مستوى الناتج المحلي من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في امتصاص المعروض من القوى العاملة التي تبحث عن عمل ولا تجده.

4ـ إعادة النظر في السياسات الاقتصادية للدولة بما في ذلك التوجيه الصحيح للإنفاق العام التنموي ناحية الاستثمار الحقيقي الذي يولد إضافات فعلية ويمتص الزيادة المستمرة في عرض العمل.

المراجع:

1ـ أبوسنينة، محمد. (2024). البطالة في ليبيا الدلالات والأسباب. *صحيفة صدى*، تم الاسترداد من (sada.ly)

2ـ ادريوش، عبد القادر. (2014). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر، *مجلة العلوم الاقتصادية*، 9(9)، 73

3ـ الأطرش، مفتاح وأبوزيد، عمر. (2024). تأثير أدوات السياسة المالية على معدلات البطالة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، *مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية*،12(1)،17

4ـ البنك الدولي. (2024). التقرير السنوي،https://albankaldawli.org/ar/country/libya

5ـ الهادي، فوزية. (2023). أثر أداء المؤشرات الاقتصادية على البطالة في ليبيا، *مجلة دراسات في المال والأعمال*، 169،(16)

6ـ بن خليف، طارق وبن سليمان، محمد. (2017). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر، *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، (1)،1-2

7ـ سعد عيسى وعطية إسماعيل.2018. قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج ARDL، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 3(43)، 252 ـ 257.

8- سلامة، مجدي. (2018). المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم، *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*، 8(4)، 275-276

9- شيخي محمد. (2011). طرق الاقتصاد القياسي، ط1، دار حامد، الجزائر، ص218-2019

10- صالح، محمد أحمد. (2019). دراسة تحليلية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في مصر، *مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية*،10(9)، 499-500

11- صاولي، مراد وبن جلول، البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر، *الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي*، جامعة قالمة، 2012، 317

12- عبد القادر محمد عطية. (1997). النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، مصر، 295

13- عريقيب، سعاد عبد السلام. (2022). محددات البطالة في ليبيا، *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*،662

14- عمار حمد خلف. (2015). تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج إيفيوز، ط1، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، ص123-125

15- عيسى، رحيمي وقرقاد، عادل والعايب، نصر الدين. (2018). ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها وآثارها، *مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية*، (00)، 145-148

16- غنيم، صلاح الدين. (2003). التعليم والبطالة في مصر، *مجلة البحث التربوي*، 2(4)، 263

17- مسعود، يوسف يخلف. (2020). تداعيات العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي أدلة من ليبيا، *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، 16(2)، 167

18- مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتيب الإحصائي، سنوات مختلفة

19- واضح، رشيد. (2020). انتشار جائحة كورونا ونظام البطالة الجزئية، *مجلة قانون العمل والتشغيل*، عدد خاص،25.

Measuring The Impact of Some Economic Variables on The Unemployment Rate in Libya During A Period of (1990 – 2023)

Hajer Omar Mnider

Department of Economics, Faculty of Economic and Trade, Asmarya Islamic University, Libya

Abstract:

The study dealt with the impact of GDP, money supply, inflation and development public spending on the unemployment rate in Libya during the period (1990-2023) using the self-regressive model of distributed slowdown ARDL, and we concluded through the standard analysis of the data that there is a long-term relationship between the unemployment rate and the aforementioned assumed explained variables, and the relationship was logical, ideal and not deteriorating, and the GDP had a clear adverse effect on the unemployment rate, which is in line with economic theory.

Keywords: Unemployment – Gross Domestic – Inflation